الاتحاد الاشتراكي
Al Ittihad Al Ichtiraki
الخميس 26 مارس 2020 الموافق 01 شعبان 1441 العدد 12.499
www.alittihad.info www.twitter.com/Alittihad_alichtirak www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki jaridati1@gmail.com

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يشرح

شروط الاستفادة من التعويض عن فقدان العمل .. وكل تصريح زائف يعرض صاحبه للعقوبات

■ إدريس البعقيلي

أعلن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، في بلاغ له، عن الاجراءات التي تخول الاستفادة من الدعم المخصص للأجراء الذين توقفوا مؤقتا عن العمل، والمصرح بهم لدى الصندوق برسم شهر فبراير 2020 من طرف المقاولات التي تواجه صعوبات جراء هذه الأزمة.

وفي بلاغ للصندوق، اوضح أنه «من أجل الاستفادة من هذه التدابير، ليس ضروريا تنقل المشغل أو الأجير لوكالات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي»، مشيرا إلى أنه «سيضع رهن إشارة المشغلين المعنيين بوابة إلكترونية «covid19.cnss.ma»، وذلك انطلاقا من مساء يوم الثلاثاء 24 مارس 2020».

حيث يتعين على المشغل المعني، استعمال البوابة عبر إدخال الرابط «covid19.cnss.ma»، على مستوى المتصفح (Navigateur)»، مبرزا أنه إذا كان «المشغل منخرطا بضمانكم، فإن البوابة ستطلب منه إدخال اسم المستخدم و كلمة السر (login et mot de passe) المتعلقين بضمانكم».

اما «إذا كان المشغل غير منخرط بضمانكم، فالبوابة ستساعده على فتح حساب وسيتوصل عبر البريد الإلكتروني باسم المستخدم وكلمة السر، من خلال إدخال المعلومات المتعلقة بالأجراء المتوقفين مؤقتا عن العمل».

وأضاف، أنه «بعد مرحلة الولوج، تقدم البوابة للمشغل لائحة الأجراء المصرح بهم برسم شهر فبراير 2020»، مشيرا إلى أنه «يجب على المشغل اختيار الأجراء المتوقفين مؤقتا عن العمل انطلاقا من اللائحة المقترحة، كما يتعين على المشغل تدوين تصريح بالشرف على البوابة يفيد بأن التوقف الكلي أو الجزئي لأنشطته، هو ناتج عن تفشي جائحة COVID-19».

وأكد الصندوق، أن «الأجراء المعنيين بالتوقف المؤقت، سيتوصلون بالتعويض الجزافي نهاية كل شهر طيلة فترة الازمة. كما سيحتفظون بالحق في الاستفادة من التعويضات العائلية وتعويضات التأمين الإجباري عن المرض طيلة نفس الفترة».

وأبرز البلاغ ذاته، أن هذا «التعويض، الذي يتم تحمله من طرف الصندوق الخاص بتدبير جائحة COVID-19، يلغي طيلة فترة الأزمة، ويحل محل التعويض عن فقدان الشغل الذي يخوله نظام الضمان الاجتماعي، فلا حاجة لوضع استمارة لطلب الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل من طرف المشغلين أو الأجراء».

وشدد الصندوق، على أن «كل تصريح زائف، يعرض صاحبه للعقوبات المنصوص عليها في القوانين الجاري بها العمل».

الاتحاد الاشتراكي بإسبانيا ينخرط في حملة تحسيسية لفائدة المهاجرين المغاربة

■ مصطفى الإدريسي

أعلنت الكتابة الإقليمية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بإسبانيا عن مجموعة من الإجراءات لأفراد الجالية المغربية لمساعدة السلطات الإسبانية واحترام التوجيهات المرتبطة بالسلامة الصحية، تماشيًا مع توجيهات الحكومة الإسبانية بعد إعلان حالة الطوارئ الصحية.

وحيت كل الجهود التي تبذلها السفارة المغربية والقنصليات بجل التراب الإسباني، من أجل إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل السياح المغاربة العالقين بمختلف المدن الإسبانية.

وشددت الكتابة الإقليمية على ضرورة العمل على تحسيس الجالية المغربية بخطورة الأخبار الزائفة والتصدي لكل المحاولات التي تهدف إلى بث السموم وزرع الشك في أوساط الجالية المغربية والمجتمع الإسباني.

وناشدت، في بلاغ لها، السلطات المحلية في منطقة أراغون – سرقسطة بمراقبة مدى احترام شروط السلامة والوقاية من فيروس كورونا داخل الضيعات الفلاحية، حيث يشتغل عدد مهم من المغاربة.

ودعت الكتابة الاقليمية للاتحاد الاشتراكي كل المراكز الإسلامية بإسبانيا، وبتنسيق مع السلطات واحترام تام للقانون، إلى فتح مقراتها لاحتضان الفئات الهشة والأشخاص دون مأوى.

نشير إلى أن الكتابة الإقليمية عقدت اجتماعا استثنائيا بتقنية الفيديو يوم الأحد 22 مارس 2020.

أكثر من 400 طبيب وممرض يشرفون على عمليات التبرع على الصعيد الوطني

الإدارة العامة للأمن الوطني تقدّم درسا راقيا جديدا في المواطنة وعناصرها تتبرع بالدم في 20 مدينة

■ وحيد مبارك

استجابت الإدارة العامة للأمن الوطني لنداء «الاستغاثة» الذي وجهته مراكز تحاقن الدم، على إثر الخصاص المسجل في هذه المادة الحيوية، التي تراجع منسوب مخزونها خلال الأزمة الصحية التي تمر منها بلادنا، بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد، وذلك نتيجة للإقبال الضعيف للمتبرعين وإحجام الكثيرين عن القيام بهذه الخطوة.

ووضعت الإدارة العامة للأمن الوطني مقراتها وعناصرها في 20 مدينة على امتداد التراب الوطني، من مختلف الرتب وبتعدد المصالح، رهن إشارة مسؤولي ومهنيي مراكز تحاقن الدم، للقيام بعمليات أخذ دماء المتبرعات والمتبرعين، الذين لبوا النداء بكل تلقائية وبرحابة صدر، مؤكدين على أنهم جاهزون للقيام بواجبهم والتضحية في سبيل الوطن والمواطنين، بكافة السبل والأشكال الممكنة والمتوفرة لهم، التي لا تقتصر على أداء مهامهم الروتينية في الشارع العام وداخل المكاتب، وإنما تشمل حتى التبرع بدمائهم. بالمقابل انخرط أكثر من 400 طبيب وممرض ينتمون لكافة مراكز تحاقن الدم على الصعيد الوطني للإشراف على عمليات التبرع حتى تمر هذه الخطوة بكل سلاسة وفي ظل ظروف وشروط صحية آمنة.

المصالح الأمنية، التي تقوم بواجبها وأدوارها المتعددة الأوجه، والتي قدمت صورا راقية في كثير من المناسبات، خاصة خلال الأيام الأخيرة، انتشرت عناصرها منذ بداية الأزمة الصحية لكورونا، في الشارع العام للتأطير والتحسيس والتوعية، ودعوة المواطنين للتقيد بالإجراءات الوقائية وبالنصائح المرتبطة بحالة الطوارئ الصحية، فضلا عن الاستمرار في الحفاظ على الأمن العام، ومحاربة الظواهر الانحرافية والإجرامية، ومواجهة الشائعات، وغيرها من المهام الجسام التي انضافت إلى الأدوار التي يمكن تسميتها بـ «التقليدية» التي دأب رجال ونساء الأمن الوطني على القيام بها بكل تجرد ونكران ذات، والتسلح بالمسؤولية في مواجهة الصعاب والأخطار، المادية منها والمعنوية.

ستمر هذه الأزمة الصحية بدون شك، وسيخرج منها المغرب قويا، بفضل تعبئة ومسؤولية وتجند مواطناته ومواطنيه، وسيتذكر الجميع، مشاهد نساء ورجال الأمن، وهم يتبرعون بدمائهم في هذه الظرفية العصيبة لإنقاذ حياة إخوانهم وأخواتهم، من المدنيين، وستقف الأجيال المقبلة بكل اعتزاز أمام صور وتسجيلات الفيديو التي توثق لمشاهد تقديم أمنيين للتحية الرسمية لمواطنين في منازلهم، انخرطوا في إجراءات الحجر الصحي الطوعي، وتقيدوا بالإجراءات الوقائية والتدابير الاحترازية لإنقاذ بلادهم، وإنقاذ أنفسهم وغيرهم، وسيتابعون بكثير من الفخر اصطفاف هؤلاء الأمنيين في لحظات دقيقة لتحية المواطنين وهم يرددون النشيد الوطني من شرفات منازلهم، مؤكدين على أنهم جسد واحد وبنيان متراص في وجه التحدي الذي فرضه الفيروس على المغاربة، الذي واجهوه بعزيمة قوية وأمل عريض ووحدة، كانت بمثابة البنيان المتراص.

بمبادرة من الاتحاد العام لمقاولات المغرب

تقديم تبرع ثان بمبلغ 500 مليون درهم لصندوق كوفيد19

بمبادرة من الاتحاد العام لمقاولات المغرب وبموافقة الدولة والنقابات، تقرر تقديم تبرع ثان تبلغ قيمته 500 مليون درهم للصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا الذي تم إنشاؤه يوم 15 مارس بتعليمات سامية من جلالة الملك محمد السادس.

وتأتي هذه الخطوة لمواكبة موجة التضامن الوطنية لمواجهة هذه الجائحة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تمت إعادة تخصيص هذا المبلغ من الاشتراكات المدفوعة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

توقف السياحة وتحويلات المهاجرين يكلف المغرب 2.5 مليار دولار

انعكاسها على احتياطي العملات والسيولة البنكية يعيد للواجهة شعار الوطنية الاقتصادية

■ مواسي لحسن

تقدر الخسارة التي تكبدها الاقتصاد الوطني جراء توقف الرواج السياحي وتحويلات المهاجرين بسبب حالة العزلة التي فرضتها مكافحة انتشار جائحة كورونا بنحو 2.5 مليار دولار خلال شهري مارس وأبريل.

وتم تقدير هذا الرقم على أساس متوسط مداخيل السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج خلال هذين الشهرين على مدى الخمسة أعوام الماضية.

وإذا أصيفت إلى هذا الرقم تداعيات كورونا على حجم مداخيل الاستثمارات الخارجية المباشرة، التي توقفت بدورها بشكل نهائي، وموارد الصادرات التي ستعرف انخفاضا ملحوظا بسبب الظرفية التي فرضها الوباء رغم أن إعلاق الحدود لا يشمل تدفقات السلع والبضائع، فإن احتياطي العملات الصعبة التي تتوفر عليها البلاد سيعرف تراجعا كبيرا خلال هذين الشهرين. علما بأن هذا الاحتياطي قدر بما يعادل 26 مليار دولار مع اندلاع الأزمة في بداية شهر مارس، وهو ما يعادل 5 أشهر من الواردات. ومن شأن هذا التراجع أن يؤثر سلبا في سيولة القطاع البنكي، ويفرض على بنك المغرب منح المزيد من التسهيلات للبنك في إطار سياسته لدعم السيولة تفاديا لاختناق الاقتصاد الوطني.

غير أن الأمر يتطلب مقاربة خاصة بالنسبة للواردات، علما أن الحظر وإغلاق الحدود لا يشمل رواج السلع والبضائع. فمن جانب يتوجب تدخل الحكومة من أجل توقيف الواردات من السلع الفاخرة والكماليات، أو على الأقل تأجيل الصفقات المبرمة حاليا من طرف الشركات المستوردة إلى ما بعد انجلاء الأزمة وعودة الأمور إلى طبيعتها.

كما تفترض الظرفية تحليلا دقيقا للبند المتعلق بواردات السلع الاستهلاكية المنتهية الصنع، والتي تلكف البلاد سنويا نحو 110 ملايير درهم.

فهي قد تتضمن العديد من المنتجات الاستهلاكية الزائدة غير الضرورية، كما تتضمن الكثير من المنتجات التي توجد لها منتجات محلية بديلة يمكن أن تعوضها.

ومن أبرز المنتجات التي يجب توقيف استيرادها خلال هذه الفترة السيارات الشخصية المنتهية التركيب، التي تناهز قيمة وارداتها السنوية نحو 20 مليار درهم.

من جانب آخر تفترض الظرفية الصعبة تحسيس المواطنين بضرورة اعتماد المنتجات الوطنية بدل المنتجات المستوردة.

ويشكل الزخم الوطني والتضامني السائد هذه الأيام فرصة لتغيير العديد من العادات وترسيخ عادات استهلاكية جديدة، وإعادة شعار الوطنية الاقتصادية للواجهة.

رواد التكنولوجيا بالمغرب يطلقون مبادرة رقمية لمواجهة الوباء

دعوة المطورين والمهندسين المغاربة إلى ابتكار مشاريع ذكية لمحاربة كوفيد19

■ عماد عادل

من أجل مواجهة انتشار فيروس كورونا قرر المهندسون والمهنيون المحترفون في قطاع التكنولوجيا الرقمية المنتمون للفدرالية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات «APEBI» إطلاق نداء ودعوة إلى مشاريع تكنولوجية تحت شعار «مجتمع التكنولوجيا المغربي ضد كوفيد19-».#HackCovid..

ومن أجل تحقيق الهدف، تعتزم الفدرالية التركيز على أكثر المبادرات التكنولوجية الواعدة في مجال مكافحة «كوفيد19-»، وإبلاغ السلطات المختصة، حيث أن البرنامج سيسرع بصفة رئيسية عملية تكييف الحلول التكنولوجية الراهنة مع المشاكل الناجمة عن انتشار الوباء. وللمساعدة في صياغة الأفكار وتنظيم الأهداف، حددت مبادرة «APEBI» أربعة محاور تلعب فيها التكنولوجيا دورا رئيسيا ومهما: النظام الرقمي في خدمة التضامن الاجتماعي - النظام الرقمي في خدمة الصحة - النظام الرقمي في خدمة الأزمة الاقتصادية وأخيرا النظام الرقمي في خدمة الأمن والمواطن.

ودعا الاتحاد كل شخص أو شركة ناشئة تحمل مشروعا يناسب أحد هذه المحاور إلى تقديم ترشيحه في مدة لا تتجاوز 48 ساعة، من خلال إرسال عرض حول المشروع الذي يطمح في تقديمه، والفريق الذي سيشتغل معه إلى الموقع الالكتروني المخصص: www.hackCo-vid.tech وبعد التوصل بمختلف المبادرات المقترحة، سيقوم فريق من «APEBI» بتحليلها ومواجهتها بالاحتياجات التي أعربت عنها السلطات، أو الاحتياجات التي تم تحديدها في الاجتماعات التحضيرية، وسيتم صقلها أكثر مع الفرق الأكثر التزاما، أو دمج المقترحات لاختيار المشاريع الأكثر تأثيرا على أرض الواقع. فالهدف هو الشروع بدون ضياع للوقت في تطوير المشاريع ودعم الفرق طوال العملية بغية التوصل بأقصى سرعة إلى حلول وظيفية قابلة للاستخدام من لدن الجهات الفاعلة المعنية.

وقال الاتحاد إنه إذا كانت التطورات الطبية خاضعة لدورة تطوير طويلة نسبيا، فإن تنفيذ وتطبيق الأدوات التكنولوجية يمكن أن يكون بسرعة أكبر. واليوم، وإذا لم نتمكن من التحرك والعمل بشكل مباشر على استئصال «كوفيد19-»، فإن نقاط القوة والقدرات الرقمية ستساعد في احتواء الانتشار والحفاظ على الاستمرارية الاقتصادية ومساعدة الأشخاص الأكثر عرضة للخطر.

المغرب يتعبأ لمواجهة كل الاحتمالات ويستنفر كل طاقاته

■ محمد الطالبي – مكتب الرباط

أكد مصدر مطلع للجريدة أن وزارة الداخلية، وفي إطار تتبعها للحالة الوبائية وضرورة اتخاذ الإجراءات الاستباقية، أصدرت تعليمات لمختلف العمالات والأقاليم من أجل رصد المدارس وكافة المؤسسات التي يمكن الاستعانة بها في حالة تفشي الوباء، كما طالبت نفس التعليمات بإحصاء كل رجال ونساء الصحة المتقاعدين والأطر الصحية وضبط أماكن تواجدهم، وأفاد نفس المصدر بأن كميات كبيرة من الدواء والمواد الغذائية يتم تخزينها من طرف أجهزة الدولة لكل غاية مفيدة، حسب مصادرنا.

وبخصوص الإجراءات الخاصة بالحجر الصحي فإن السلطات تتجه نحو التشدد وإعمال القانون لأن المغرب، وإن كان يتحكم في انتشار الوباء ويواجهه باحترافية ووطنية سيرا على توجيهات جلالة الملك، إلا أن بعض المناطق والأحياء مازالت تشكل خطرا وسيتم التعامل معها بكل حزم.

ولم تستبعد مصادرنا تدخل القوات المسلحة الملكية لدعم باقي القوى لفرض الحجر الطبي وتنفيذ القانون بعدما صدر الأمر بتنفيذه عبر الجريدة الرسمية للمملكة.

في مذكرة لرئاسة النيابة العامة

تطبيق الأحكام الخاصة بحالة الطوارىء دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد

■ جلال كندالي

عمم رئيس النيابة العامة محمد عبد النباوي، على كل المعنيين بتطبيق القانون ،مذكرة حول الطوارىء الصحية، وذكرت المذكرة بالمرسوم الذي نشر بالجريدة الرسمية، المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارىء الصحية وإجراءات الإعلان عنها.

ويخول المرسوم للحكومة، أن تتخذ جميع التدابير اللازمة التي تقتضيها الحالة، بموجب مراسيم ومقررات تنظيمية وإدارية، أو بواسطة مناشير وبلاغات، ويمكن أن تكون هذه التدابير مخالفة للأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. ولكنها لا تحول دون ضمان استمرارية المرافق العمومية الحيوية، وتأمين الخدمات التي تقدمها للمرتفقين.

وترمي التدابير المتخذة من طرف الحكومة في حالة الطوارىء الصحية، تقول المذكرة، إلى التدخل الفوري والعاجل للحيلولة دون تفاقم الحالة الوقائية للمرض. وكذلك لتعبئة جميع الوسائل المتاحة لحماية حياة الأشخاص وضمان سلامتهم. وينص القانون كذلك على الإمكانية الاستثنائية المتاحة للحكومة، لاتخاذ أي إجراء ذي طابع اقتصادي أو مالي أو اجتماعي أو بيئي يكتسي صبغة الاستعجال، وتقتضيه الضرورة القصوى. إذا كان من شانه الإسهام، بكيفية مباشرة، في مواجهة الآثار السلبية المترتبة عن إعلان حالة الطوارئ الصحية.

وأوضحت المذكرة أن المرسوم بقانون نص كذلك على إلزام كل شخص يوجد في منطقة أُعلِنتْ فيها حالة الطوارىء الصحية، بالتقيد بالأوامر والقرارات الصادرة عن السلطات العمومية،كما جرَّم المرسوم بقانون ،مخالفة كل قرار من قرارات السلطات العمومية أو أوامرها، المتخذة في نطاق تدابير حالة الطوارئ الصحية؛عرقلة تنفيذ قرارات السلطات العمومية المتخذة بمقتضى حالة الطوارىء الصحية، بواسطة العنف أو التهديد أو التدليس أو الإكراه؛ تحريض الغير على مخالفة قرارات السلطات العمومية المتخذة بشأن حالة الطوارىء الصحية، سواء كان التحريض بواسطة الخطب أو الصياح أو التهديدات المفوه بها في الأماكن أو الاجتماعات العمومية، أو بواسطة المكتوبات أو المطبوعات أو الصور أو الأشرطة المبيعة أو الموزعة أو المعروضة للبيع أو المعروضة في الأماكن أو الاجتماعات العمومية، أو بواسطة الملصقات المعروضة على أنظار العموم بواسطة مختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية أو الإلكترونية، وأي وسيلة أخرى تَستَعمِل لهذا الغرضِ دعامة إلكترونية.

ويعاقب على هذه الأفعال بصفتها جنحا، بالحبس من شهر واحد إلى ثلاثة أشهر وبغرامة تتراوح بين 300 و 1300 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، وذلك دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد.

بعزيز يراسل وزير الاقتصاد والمالية في شأن أداء مستحقات استهلاك الماء والكهرباء

■ سميرة البوشاوني

وجه عضو الفريق الاتحادي بمجلس النواب سعيد بعزيز سؤالا كتابيا إلى وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، حول الإجراءات التي ستعتمدها الوزارة «من أجل أداء مستحقات استهلاك الماء والكهرباء خلال فترة حالة الطوارئ الصحية، من نفقات الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا «كوفيد 19»».

وذكر النائب البرلماني، بمرسوم قانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، والذي ينص في مادته الرابعة على «عقوبة زجرية لمرتكبي جنحة عدم التقيد بالأوامر والقرارات الصادرة عن السلطات العمومية بشأن حالة الطوارئ الصحية»، مشيرا إلى أن إعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي الفيروس، وتحديد فترة الطوارئ الصحية من 20 مارس 2020 ابتداء من الساعة السادسة مساء، إلى غاية 20 أبريل 2020 في الساعة السادسة مساء، سيجعل العديد من الأسر المغربية غير قادرة على كسب قوت يومها فبالأحرى أداء مستحقات الماء والكهرباء.

وفي هذا الإطار، أكد سعيد بعزيز على «ضرورة تدخل الحكومة من أجل دفع المستحقات العالقة بذمة الأسر الفقيرة والمتوسطة التي لم يعد لها دخل خلال فترة الطوارئ الصحية، لفائدة مؤسسة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، من نفقات الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا «كوفيد 19»، خاصة وأن من بين الأهداف التي أحدث من أجلها الصندوق الخاص بتدبير الجائحة بموجب المرسوم رقم 2.20.269 الصادر بتاريخ 16 مارس 2020، نجد في المادة الأولى منه، «في الجانب المدني: النفقات المتعلقة بالتخفيف من التداعيات الاجتماعية لجائحة فيروس كورونا «كوفيد 19»، والمبالغ المدفوعة لفائدة المؤسسات العمومية».

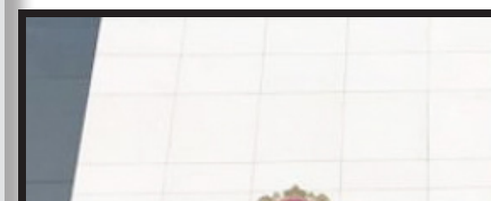

سعيد بعزيز